

1- تعريف المراجعة

تعرف المراجعة على أنها عملية يتم بمقتضاها تحقق احد الأفراد من صحة مزاعم ونتائج متخصص آخر، وحتى تتم هذه المراجعة بكفاءة عالية فإنها يجب أن تعتمد على قواعد وأسس متينة أو بمعنى آخر على معايير معتمدة ومتعارف عليها دوليا.

ونورد في هذا الإطار العديدة من التعاريف التي اهتمت بمهنة المراجعة بصفة عامة سواء تلك المقدمة من قبل بعض الجمعيات لهذه المهنة أو من قبل كتاب المحاسبة والمراجعة وهي:

* عرفتھا جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) : "المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات وتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا ومن ثم التقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفؤ ومستقل".¹

* وكذلك عرفتھا منظمة العمل الفرنسي للمراجعة " أنها تسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم م بغية إصدار حكم معقل ومستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".²

* وكذلك هي " فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات".³

* وتم تعريفها من طرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة سنة 1977م: "إن هدف مراجعة الحالة المالية هو إبداء رأي بأن الحالة والنتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال المؤسسة مع التأكيد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة".⁴

ويركز هذا التعريف على المراجعة المالية نظرا للاهتمام بوظيفة المراجعة على هذا الجانب عند ظهورها.

1- ألفين أرينز وجيمس لوبك، تر: أحمد حامد حجاج ومحمد عبد القادر الديسبي، مدخل متكامل في المراجعة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص: 21.

2- COLLINS. L. et VALIN. G, L'Audit et Le Contrôle Interne- Aspects Financiers. Opérationnels Et Stratégiques, 4^{éme} Edition, Edition Dalloz, Paris, 1994, p : 22.

3- CHARRETON. F.B. et RAFFEGEAU. J, Financement Des Entreprises, Edition d'Organisation, Paris, 1991, p: 06.

4- l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques, consulté le: 20/01/2010, en ligne: www.ocde.org.

* وعرفها Germond & Bernault على أنها " اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات والوضع المالية ونتائج المؤسسة".¹

* أما خالد أمين فيعرف المراجعة أنها " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحص انتقادي منظم، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة معينة ومدى تصويرها لنتائج أعمالها".²

* كما عرفها J.C.Bécour & H.Bouquin المراجعة أنها " النشاط الذي يطبق إجراءات مترابطة ومعايير فحص، بكل استقلالية بقصد تقديم مدى تطابق، ملائمة ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة وهذا وفقا لمعايير محددة".³

يلاحظ من خلال هذه التعاريف أن المراجعة عبارة عن فحص المعلومات المختلفة للمؤسسة من قبل شخص مستقل ومحايد، دون الأخذ بعين الاعتبار هدف أو الشكل القانوني للمؤسسة، وتشمل على كل أنواع المراجعة المختلفة مثل المراجعة الداخلية التي تقوم بها الإدارة العليا من خلال شخص مؤهل، والمراجعة العملية (التسويقية البيئية... الخ)، وكذلك المراجعة الخارجية. ويمكن استنتاج كذلك من خلال هذه التعاريف أن عملية المراجعة لا تكاد تخلو من ثلاثة عناصر أساسية جدا:

- 1- المراجعة عملية منظمة.
- 2- جمع و تقييم الأدلة.
- 3- تقديم نتائج المراجعة لمستخدميها و هي عبارة عن تقارير.

2- أنواع المراجعة

1- COLLINS. L. et VALIN. G, op-cit, p: 17.

2- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 13.

3- BECOUR. J.C. et BOUQUIN. H., *Audit Opérationnel*, 2^{ème} Edition, Edition Economica, Paris, 1996, p : 12.

يتم في هـ ذا الصدد توضيح ثلاثة أنواع للمراجعة والتي نراها شاملة وكافية من كل نواحي أنواع المراجعة وهي:¹

- مراجعة القوائم المالية:

يتم إجراء عملية مراجعة القوائم المالية فيما إذا كانت شاملة، موضوعية وصادقة، تتفق مع معايير محددة مسبقاً، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتشتمل القوائم المالية بصفة عامة على الميزانية أو كما تسمى قائمة المركز المالي، وجدول حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وكذلك الملاحظات المرفقة لفهم وإيضاح هـ هذه القوائم فهي عبارة عن ملحق.

وأن الغرض الأساسي من التدقيق الذي يقوم به المدقق المستقل والمحايد يمثل الأساس لإعطاء التقرير من قبل المدقق حول البيانات المالية، وأن الأدلة التي يقوم بجمعها من خلال التدقيق هي لأجل التأكد من أن الأرصدة الموجودة في القوائم المالية، هي فعلاً تعود لنشاط حقيقي للمؤسسة، وهي:²

- موجودة فعلاً للالتزامات حدثت.

- مملوكة للمؤسسة تحت التدقيق وخالية من أية التزامات.

- ظاهرة بالقيم وحسب المبادئ المحاسبية.

- مقيدة بالدفاتر بصورة كاملة.

- تم الإفصاح عنها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومما لا شك فيه توجد عدة فروق بين المحاسبة والمراجعة، ويبين الجدول الآتي أهم الفروقات بينهما، وهي:

الجدول رقم (1-01): الفرق بين المراجعة والمحاسبة

¹ - ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص: 24.

² - إيهاب نظمي وهاني العزب، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 14.

الرقم	المراجعة	المحاسبة
1	فحص انتقادي منظم للسجلات والقوائم المالية.	تسجيل وتبويب وتصنيف وتلخيص البيانات المالية وإيصالها إلى متخذ القرار
2	المراجع تبدأ عند انتهاء أعمال المحاسبة.	يبدأ عمل المحاسبة من اليوم الأول في العام وينتهي لحظة إعداد القوائم المالية.
3	المراجع يجب أن يكون ملما بجميع الأمور المحاسبية.	المحاسب لا يجب أن يكون ملما بالمراجعة.
4	المراجع ملزم بتقديم تقرير حول عدالة القوائم المالية.	المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية.

المصدر: إيهاب نظمي وهاني العزب، تدقيق الحسابات (الإطار النظري)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،

2012، ص: 14.

- المراجعة التشغيلية:

وتتمثل في فحص كل الإجراءات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة، وهي تقييم كل من الكفاءة وفعالية ه ذه الإجراءات، وبعد إتمام عملية المراجعة يتم تدوين كل الملاحظات في شكل تقرير يرفع إلى الإدارة الوصية للعمل بها بصدد القيام على تحسين سير التشغيل، ولا تقتصر المراجعة التشغيلية على الجانب المحاسبي فقط، وإنما تتعدى ذلك ويمكن أن تشمل تقييم هيكل المؤسسة مثلاً أو نظام المعلومات المحاسبي ... الخ، وبصفة عامة ينظر إلى ه ذا النوع من المراجعة على أنها استشارة يتم تقديمها إلى الإدارة.

- مراجعة الالتزام:

ويتمثل الهدف من ه ذه المراجعة في تحديد ما إذا كان العمال قد التزموا بإجراءات وقواعد محددة موضوعة من قبل الإدارة العليا، وتشمل مراجعة الالتزام في المؤسسة خاصة تحديد ما إذا كان العاملين في إدارة المحاسبة يتبعون الإجراءات الموضوعة من قبل مراقب الشركة مثلاً: فحص معدلات الأجور لتحديد مدى الالتزام بالقوانين فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور.

يتم تطبيق التقرير عن نتائج مراجعة الالتزام إلى شخص محدد في المصلحة التي يتم مراجعتها بدلاً من إسناد تطبيق التقرير إلى مجموعة من المستخدمين وتعد الإدارة هي المجموعة الأساسية محل الاهتمام والمعنية بالتعرف على مدى الالتزام بالإجراءات والقواعد التنظيمية الموضوعة سلفاً، وبالتالي فإن جزء كبير من ه ذا النوع من المراجعة يتم بواسطة مراجعين يعملون

فعلا في المديریات محل المراجعة، فمثلا في الجزائر يتم مراجعة الالتزام ببرامج الاتفاق الحكومي بواسطة المحاسبين الذين يعملون بالمفتشية العامة للمالية، وكذلك المجلس الأعلى للمحاسبة.

3- أهداف المراجعة

انطلاقا من التعاريف المقدمة سلفا للمراجعة والتطور المستمر ال ذي عرفته ه ذه المهنة يظهر لنا جليا أن أهداف المراجعة تطورت نظرا للتطور ال ذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المالية من جهة أخرى، ومن هنا يمكن لنا أن نستخلص أهداف المراجعة التالية:

- **الوجود والتحقق:** يسعى المراجع في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية الختامية الأخرى موجودة فعلا.

- **الملكية والمديونية:** ه ذا الهدف مكمل للهدف السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم هي التزام عليها.

- **الشمولية:** بهدف الوصول إلى الشمولية يتطلب علينا التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة، والعمل على تجهيز ه ذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومة شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة أخرى، وال ذي يعتبر من بين أهداف المراجعة لإعطاء مصداقية لمخرجات نظام المعلومات للمحاسبة.

- **التقييم والتخصيص:** تهدف المراجعة من خلال ه ذا العنصر إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا لطرق المحاسبة المعمول بها، كطرق اهتلاك الاستثمارات، وك ذلك طرق تقييم مخرجات المخزونات، ومن ثم تخصيص ه ذه العملية في الحسابات الخاصة بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المعمول بها.

- **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف المستعملة للمعلومة المالية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية من خلال إفصاح ه ذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المالية والمتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية ثم تقديمها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية.

إن ه ذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ال ذي يثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها.

- إبداء رأي فني: يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة التي قام بها، إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المالية الناتجة عن النظام المولد لها، ل ذلك ينبغي على ه ذا الأخير وفي إطار ما تمثله المراجعة القيام بالفحص للتحقق من العناصر التالية:¹
- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.
- تقييم الهيكل التنظيمي.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة الكشف عن حالات الغش، التلاعب والأخطاء.
- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل.
- تقييم الأهداف والخطط.

4- معايير المراجعة

أن المعايير هي عبارة عن مجموعة من الأنماط التي يجب أن يتحلى بها المراجع أثناء أداءه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها وستحدث عن المعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- المعايير العامة:

"تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجوده ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفاؤه ا عند أداء هذه المهمة"،² ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج 03 معايير وهي:

أ- التأهيل العلمي والعملية:

لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة و ملائمة فإن المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وبنال المراجع تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة

¹ طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 20.

² حامد منصور الطحان ومحمد الحموي محمد، المراجعة الداخلية، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص: 32.

والمراجعة، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المراجع في تقرير ما إذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل.

وفي مجال المراجعة المالية يخضع المراجع لمتطلبات معينة للدخول في ممارسة المهنة ومما لا شك فيه أن كافة إجراءات المراجعة تتطلب قدرًا من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع، فإنه لن يكون كافيًا وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن التعليم الرسمي المنهجي يجب أن يدعمه خبرة كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المراجع من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة المراجعة، ومن ثم فإن المراجعين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدرًا من التدريب كافي ومناسب للمستوى الذي يعملون عنده، وبحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب إنما تعتمد على فرض التزامات المهنة.

ب- الاتجاه العقلي المحايد:

يجب على المراجع أن يتمسك بروح الاستقلالية والحياد، حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز أو ضغوط، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة.

ومن ثم فإنه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي غير متحيز عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعياً أو اقتصادياً إذا كان المراجع غير مستقلاً عن عميله.

ج- العناية المهنية الواجبة:

يتعين على المراجع بذل العناية المهنية الكافية عند ممارسة عملية الفحص والتدقيق، بماذا يتحمل يجب أن يعمل المراجع وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن مسؤولاً أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال، وإزاء ذلك فإن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسؤولية الأداء، بحيث يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير المراجعة، فالمراجع يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعاً ليس معصوماً من الخطأ، فهو مسؤول أمام المؤسسة وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

- معايير العمل الميداني:

إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مراجع غير كاف للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات، وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به، وبالتالي تحديد مسئوليت ه فيما إذا قام بما يجب في مراجعة ومراقبة الحسابات، ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المراجع أن لا يكون كفاء ومستقل فقط بل يجب أن تحقق أعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصداقية الحسابات.

وتتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتتحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في ثلاثة معايير، وهم:

أ- الإشراف والتخطيط المناسب:

الغرض من بذل عناية مهنية معقولة ومناسبة في أداء مهمة المراجعة فإن الأمر يتطلب ضرورة قبول مهمة المراجعة والتعاقد عليها في وقت ملائم، فضلاً عن التخطيط المناسب والكافي لإجراءات المراجعة الفعلية، والتعيين والإشراف المناسب على مساعدي المراجع أثناء القيام بمهمة المراجعة وفيما يتعلق بقبول المهمة فإنه من المفضل أن يتم تعيين المراجع في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل، ذلك لأن عناصر هامة من العمل الميداني يجب أدائها قبل تاريخ إعداد الميزانية، وبالشكل الذي يمكن المراجع من أن يكون أكثر كفاءة، فالتخطيط يجب أن يشمل إجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعدة على تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والتي تتطلب اهتماماً أكثر خلال عمل المراجعة النهائية، الذي يتم في أو بعد آخر السنة المالية، كما أن الدراسة والتقييم المبدئي للرقابة الداخلية يمثل أمراً هاماً ومفيداً، فهذه الإجراءات تمكن من تحديد مناطق الضعف في نظام الرقابة الداخلية، والتي ستتطلب مزيداً من الاختبارات وتوسيع نطاق الفحص.

تخطيط مهمة المراجعة يتضمن تحديد الإستراتيجية الشاملة للمهمة المتوقعة فضلاً عن نطاق الفحص، أما الإشراف فإنه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف.

ب- تقييم نظام الرقابة الداخلية:

لتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، يتوجب على المراجع الحصول على معلومات عامة حول المؤسسة المراد القيام بالمراجعة لها مهما كان نوعها ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية في مرحلة ثانية

وفحص الحسابات في مرحلة ثالثة، "حيث أظهرت الدراسات التحليلية بأن الحالات المتعلقة بالخسائر كان يمكن تجنبها لو توفرت أنظمة رقابة فعالة".¹

غير أن أهم هذه المراحل هي تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، المتمثل في مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية.

إن دراسة وتقييم نظام لرقابة الداخلية المستعمل لدى المؤسسة يعتبر بحق نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المراجع وهي أيضاً المرتكز الذي يعتمد عليه عند إعداد برنامج المراجعة وفي تحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً ومتناسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على أدلة وقرائن الإثبات، وكلما كان ضعيفاً لجأ المراجع إلى زيادة حجم العينة المختارة.

وحيث أن هناك نوعين من الأخطاء تواجه المراجع والذين يعتمدون على رأيه بشكل مناسب ويتمثل الأول في الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تحدث أثناء وخلال العملية المحاسبية التي تنتج عنها القوائم المالية، أما الخطر الثاني فإنه يتمثل في أية أخطاء جوهرية لا يمكن اكتشافها من خلال فحص المراجع، وبالطبع فإن المراجع يمكنه الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في تخفيض النوع الأول من الخطرين الموضحين أعلاه، وذلك لأنه يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين جودة نظام الرقابة الداخلية وحجم الخطأ الجوهري الذي يمكن أن ينتج عن النظام.

ج- كفاية وصلاحيّة أدلة الإثبات

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الأدلة أو القرائن، ولكنها تشترك جميعها في أنها تمثل كل ما يعتمد عليه الفرد للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع عليه، فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، ويجب أن يتضمن التدقيق أيضاً التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية.²

وهذا المعيار يتطلب من المراجع ضرورة جمع أدلة الإثبات الكافية والتي تمثل أساساً معقولاً لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، ويمثل مفهوم دليل الإثبات مجرد الأساس لعملية المراجع كما

¹ - الرمحي زاهر، تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2004، ص:

² - خالد أمين عبدا لله، 1998، مرجع سابق، ص 226.

أنه يساند ويدعم كافة معايير العمل الميداني، فكافة القرارات التي يصل إليها المراجع تكون مبررة فقط إذا ما كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم، أي أن أدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشد لأحكام وتقديرات المراجع حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية، كما أن المراجع يستخدم نتائج دراسته لنظام الرقابة الداخلية في تحديد مقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها لتدعيم وتأكيد أرصدة القوائم المالية.

ويعتمد مفهوم أدلة الإثبات على فرض القابلية للمراجعة والتحقق، " فما لم تكن البيانات المالية قابلة للتحقق والمراجعة فإن عملية المراجعة لا يكون لوجودها معنى أو سبب".¹

وعلى ضوء ما تقدم فإن الاقتناع بأدلة الإثبات إنما يعتمد على كميتها فضلاً عن نوعيتها وجودتها، فالأدلة أولاً يجب أن تكون كافية ويقصد بالكفاية هنا أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المراجع، ولأن أساليب العينات تستخدم غالباً لتحديد حجم الأدلة فإن العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المراجع لكننا يجب أن نلاحظ أن مفهوم التحقق والتأكيد المعقول إنما ينص على أن تكاليف المراجعة يجب أن لا تتجاوز المنافع المتوقعة منها، ومن جهة أخرى فإن كون حجم العينة أصغر من أن يكفي لتدعيم وتأكيد رأي المراجع له، وأيضاً مخاطره المتمثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر مما يحمله تكاليف تقاضي محتملة نتيجة إهمال كان في غنى عنه.

ولأدلة الإثبات خاصية النوعية أو الصلاحية، بمعنى أن دليل الإثبات يجب أن يكون ذو جودة وصلاحية ملائمة، وحتى يتوافر لدليل الإثبات هذه الخاصية فإنه يجب أن يكون مناسب وفعال وفعالية الدليل إنما تعتمد على موضوعيته فضلاً عن خلوه من التحيز الشخصي وقابليته للقياس الكمي، وهكذا فإن اتصاف الدليل بكل هذه الخصائص إنما يوفر للمراجع كثيراً مما يحتاجه لإجراء أحكامه وتقديراته فيما يتعلق بعدالة وصدق المعلومات المالية. ولهذا فإن كمية صغيرة من الأدلة ذات الجودة والصلاحية العالية تكون أكثر إقناعاً من كمية أكبر من الأدلة تكون ذات حدث في الماضي سوف يحدث في المستقبل، ما لم يتضح لنا العكس، وهذا معناه أن المراجع يمكنه أن يستفيد من خبرته مع المؤسسة أثناء مراجعته لها، وهذا الفرض يعتمد إلى حد كبير على ما يعرف باسم استمرارية الوحدة، ولهذا فإن المراجع سيستخدم خبرته مع المؤسسة في تقييم إفصاحها عن مخصصات الحسابات المشكوك فيها والمخزون المتقادم وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول، فضلاً عن هذا فلو كان نظام الرقابة الداخلية في الأعوام السابقة خالياً من نقاط الضعف، كما أنه لا

¹ - الصبان محمد سمير وسليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 166.

يوجد ما يدل على أن هذا النظام أو الأفراد قد تغيروا في الفترة الحالية، فيصح للمراجع أن يفترض سلامة وجودة نظام الرقابة تحت الفحص.

- معايير إعداد التقرير:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، فهو يمثل المعلومات المبلغة من المراجع لأغلب المستخدمين، "ومن ثم فإنه يكون من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة بهذا التقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع النموذج الذي يتبع عادة بمهنة المراجعة.

وتحقيقاً لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي:

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.

- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

وتعتمد هذه المعايير على فرض أن العرض الصادق والعاقل للقوائم المالية إنما يعني ضمناً استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما يتجسد في مفهوم العرض الصادق والعاقل مفاهيم أخرى كالإفصاح المناسب، التزامات المراجعة، ويعني الإفصاح المناسب صدق وأمانة القوائم المالية في تصوير حقيقة الموارد المالية للمؤسسة.

وأما التزامات المراجعة فتعني أمانة وإخلاص أو (العناية المهنية الواجبة) في تحمل مسؤولية الحكم على الإفصاح المناسب للبيانات المالية، وتجدر الإشارة إلى أن التقرير النهائي للفحص

1 الدليل المتجمع والنتائج المتوصل إليها، كما يزود الإدارة بالعمل المنجز ويستخدم أساساً للقرارات، كما أن إعداد القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتطلب أول معايير إعداد التقرير، ضرورة تبيان فيه ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي تمثل معيار يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم المالية، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يتطلب ضرورة تبيان تقرير المراجعة ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومنسق، وهو يهدف إلى التأكيد على أن المقدر على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بالشكل الجوهرى للتغيرات الحاصلة في تطبيق المبادئ أو الطرق المحاسبية.

والإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، وذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، ومن ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ، فإن هذا معناه أن المراجع قد وصل إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة عرض القوائم المالية.

ثانياً: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

1- تعريف نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها، وبتعدد آراء المختصين والخبراء في هذا الميدان، لذلك سنورد بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية التي نراها الأكثر تداولاً في الميدان، لمحاولة منا إعطاء تعريف موضوعي وشامل لكل التعاريف، ومن هذه التعاريف:

* حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) " نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والإبقاء على الحصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وبيبرز

¹ - احمد أمين السيد، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 556.

ذلك بتنظيم تطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة".¹

* وحسب معهد الخبراء المحاسبين الأمريكي (AICPA) سنة 1984 " الرقابة الداخلية بأنها تشمل خطط التنظيم وكل الأساليب والطرق، والإجراءات المنسقة والمستخدمة داخل المؤسسة قصد المحافظة على أصولها، وضمان دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وتفعيل النجاعة العملية، واحترام السياسات المسطرة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة ".²

* تم تعريفها من طرف اللجنة الاستشارية للمحاسبة (CCA) في إنجلترا سنة 1978 " الرقابة الداخلية تضم مجموعة النظم الرقابية والمالية والنظم الأخرى، التي تضعها الإدارة بهدف التمكن من إدارة أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة، تضمن احترام السياسات التسيير، والحفاظ على الأصول والدقة الكاملة للمعلومات".³

* وحسب الهيئة الدولية لتطبيق معايير المراجعة التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن: " نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال وهذه الأهداف تشمل:

- احترام السياسة الإدارية.

- حماية الأصول.

- وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء.

- تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصدقية ".⁴

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يمكننا تعريفه بأنه مجموعة الإجراءات والوسائل والضمانات والطرق المحددة أو المقررة من طرف الإدارة، وهذا لضمان التحكم الجيد في المؤسسة.

1- BIRI. R, *Contrôle Interne et Vérification*, Edition Reportaient INC, Canada, 1986, p: 36

2 - COLLINS. L. et VALIN. G, op-cit, p :37

3 - RENARD. J, op-cit, p: 116.

4 - COLLINS. L. et VALIN. G, op-cit, p: 35.

2- أهداف نظام الرقابة الداخلية

أجمعت التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي:¹

أ- صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة:

وتشمل على المعلومات المالية والمعلومات العملياتية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الإعلام الآلي، وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساسا للقرارات المتخذة من قبل الإدارة.

ب- الالتزام بالسياسات والخطط، الإجراءات والقوانين:

الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ومديرية المراجعة مسؤولة من جهة أخرى عن فحص وتقييم، وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية، والتأكد دائما من الالتزام بتلك السياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وأن الالتزام يتحقق.

ج- حماية الأصول:

وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين لآخر يجب على المراجعين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة، يقوم المراجعين بعدد من العمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.

د- تقدير مدى تحقيق الأهداف المسطرة:

من خلال وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعية للعمليات، حيث تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة، ويجب على المراجعين قياس مدى تحقيقها مع الأهداف.

و- تشجيع العمل بكفاءة:

إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء لمواردها ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها

¹ - خلف عبد الله الوردات، مرجع سابق، ص: 144.

عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات و فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

مقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات الأساسية التالية:¹

1- فصل المهام:

يشكل فصل المسؤوليات أو الوظائف وسيلة من وسائل المراقبة الأساسية التي تساعد على انجاز العملية في مجملها، بحيث تقلص من خطر التلاعب والخطأ الصادر عن قصد، وتشمل الوظائف التي تستوجب فصلها تلك المتعلقة بإصدار أوامر الصرف، التنفيذ، الحماية، التسجيل، وكذلك عمليات تطوير الأنظمة والعمليات اليومية في حالة اعتماد الوظيفة على نظام محاسبة المسؤولية كما يجب أن يكون التدقيق.

2- التنظيم:

يجب على الوحدات الخاضعة للتدقيق أن تتوفر فيها تصميم للتنظيم يحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات، وكذلك إجراءات عمل تشخيص قنوات المعلومات للعمل اليومي، كما يجب تحديد وبوضوح تفويض الصلاحية كيفما كان نوعها لتفعيل محاسبة المسؤولية.

3- عمليات المراقبة:

ترتكز أساسا على حماية مكونات الأصول من خلال عدة إجراءات أمنية للتأكد من أن الوصول إليها مقتصر فقط على المستخدمين المرخص لهم سواء تعلق الأمر بالمنفذ المباشر أو الغير المباشر، وقد تطل أعمال المراقبة إلى التأكد من أن العمليات التي ستخضع للتسجيل والمعالجة قد تم إدراجها كلها، وتسجيلها، ومعالجتها على وجه صحيح، وتشمل هذه العمليات تحري دقة التسجيلات الحاسوبية، والمقارنات، ورقابة مادية على أصول وممتلكات المؤسسة أو من خلال نظام محاسبي يقوم على مجموعة ملائمة من المستندات والسجلات المحاسبية ودليل للحساب.

4- الترخيص والتأشير:

¹ - نفس المرجع أعلاه، ص - ص: 138-139.

تتطلب جميع قرارات التنفيذ وكذلك العمليات ترخيصاً أو تأشيرة من طرف مسئول متخصص، ويجب أن تكون حدود هذه التراخيص دقيقة.

5- الموظفون:

يتطلب وجود موظفين مؤهلين وذو كفاءة عالية لممارسة هذه الوظيفة التي تحتاج إلى موظفين يتمتعون بقدرات تناسب مسؤولياتهم، لأن السير الجيد لأي نظام يرتبط بالضرورة بكفاءة ونزاهة واستقامة الموظفين، لذا تشكل المهارات والكفاءة والمميزات الفردية عناصر هامة يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي نظام مراقبة.

6- التسيير:

يتعلق الأمر بعمليات المراقبة التي يقوم بها الإداريون خارج أوقات سير العمل اليومي، وتضم مراقبة الإشراف العام الذي يمارسه هؤلاء الإداريون، كذلك فحص معلومات التسيير ومقارنتها بالميزانيات، ومقاييس الأداء، وكل إجراء يهتم بالفحص.

7- الإشراف على العمل:

يجب أن يحتوي كل نظام مراقبة داخلية على وسيلة للإشراف على سير العمل اليومي للعمليات وعلى تسجيلها وذلك من خلال الهيكل التنظيمي المعتمد، كأن يراجع رئيس القسم على أعمال وموظفين القسم، أو من خلال الإشراف المباشر من شخص مؤهل يراجع الأعمال أول بأول.

8- المراقب المالي:

يمارس المراقب المالي مهمة مراقبة مستقلة لمجالات واسعة بحيث يحق له رد أو الاعتراض على صرف مستند ما لم يكن مكتمل الشروط وفق إجراءات العمل المعتمد أو وفق الأنظمة والتعليمات المصرح بها في العمل.

ويؤدي توفر نظام فعال للرقابة في المؤسسة إلى منع واكتشاف الغش والتلاعب بما يقوم عليه من مقومات تكفل هذا وبما يعتمد عليه من أساليب ووسائل.

خصائص وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

1- خصائص نظام الرقابة الداخلية:

بدوره يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المقومات الأساسية المطلوب توافرها حتى نتمكن من الحكم على تحقيق النظام لأهدافه، بحيث توافر هذه الخصائص نستطيع الحكم على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية وأساليبها وأدواتها المطبقة في المؤسسة، ومن ضمن هذه الخصائص:

أ- الخطة التنظيمية:

من الأحسن أن تكون الخطة التنظيمية تتميز بمرونة لمواجهة أي تغير أو تطور ممكن أن يحصل في المستقبل لأنه إذا لم تكن الخطة التنظيمية مرنة فإنه ممكن أن نجد مشاكل لا نستطيع التصرف معها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تكون واضحة وبسيطة يفهما العاملون في المؤسسة كل حسب مستوياتهم والمقصود به هو تحديد بكل وضوح ودقة مسؤولية كل واحد في المؤسسة وتتمثل العناصر الواجب توفرها في الخطة التنظيمية:¹

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزاءه، مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة مع التحديد الواضح للمسؤوليات بالنسبة لكل نشاط.
- تعيين حدود درجات المسؤوليات بالنسبة لكل شخص والتحقق من مساهمة هذه الآلية في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية من خلال:

* البحث عن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.

* وجود وحدات القياس التي تمكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء كانت إحصائية أو مالية.

* حماية الأصول من خلال تقسيم المهني والوظيفي داخل المؤسسة.

ب- نظام محاسبي سليم:

يتمثل وجود نظام محاسبي سليم يكفل للإدارة سبل الرقابة من أجل تحقيق ما يلي:

1 - COLLINS. L. et VALIN. G, op-cit, p: 35.

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات التي هي مصادر تدفق البيانات.
- تبويب البيانات ووضع دليل لها، بحيث إذا ما تم إعداده بعناية فمن شأنه أن يسهل إعداد القوائم المالية، ويمكن من تحقيق درجة كبيرة من التوحيد في تسجيل العمليات الحسابية.
- تصميم السجلات بطريقة مناسبة ويجب أن توضح الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات حتى يتم حفظها.

ج- مستويات الأداء:

يعتبر مستوى الأداء من الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث تمد الإجراءات الموضوعية كل الخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب أن تمد كل الوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها، حيث يتم ذلك عموماً بتقسيم الواجبات والمسؤوليات بحيث لا يقوم موظف واحد بالعملية كلها من بدايتها إلى نهايتها وهذا من أجل ترك الأثر ومراجعة دقة العمل واكتشاف الخطأ والغش بسرعة.

د- كفاءة الأفراد:

- إن نظام الرقابة الداخلية قد يكون نظاماً متكاملًا بجميع مقوماته وخصائصه الأخرى لكنه يفشل في تحقيق أهدافه الرئيسية بسبب عدم تواجد الإمكانيات اللازمة، ولتحقيق كفاءة الأفراد من الموظفين والعاملين ينبغي على إدارة المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المقومات الآتية:
- اختيار الأفراد المؤهلين ، ويتم اختيارهم على أساس تحليل الوظائف وتقدير المؤهلات اللازمة من مستويات عملية وشهادات أكاديمية وغيرها دون نسيان سيرة شخصية المرشح للوظيفة.
- التدريب المستمر للعاملين ، يتم هذا وفقاً لسياسة موضوعية من طرف الإدارة العامة بحيث يتم وضع برنامج لتدريب العمال على أحدث وأساليب أداء المهام بصفة مستمرة لزيادة خبرتهم وكفاءتهم ومسايرتهم لكل الأحداث والتطورات العالمية، كل حسب تخصصه ومجال الذي يعمل فيه دون نسيان الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الأهمية النسبية.

2- الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم إجراءات نظام الرقابة الداخلية إلى :

أ- الإجراءات العامة:

تكمن الإجراءات العامة لنظام الرقابة الداخلية التي تضعها المؤسسة في خمسة عناصر، والتي تنقسم بدورها إلى إجراءات خاصة لكل نشاط وتتمثل فيما يلي:¹

- تحديد الأهداف.
- كتابة دليل للإجراءات.
- نظام المعلومات.
- طاقم عمل نوعي وكفاء.
- الفصل بين المهام والمراقبة.

ويمكن إضافة وظيفة المراجعة الداخلية إلى إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أن المؤسسة التي تملك هذه الوظيفة لها الأفضلية والامتياز في التحكم الجيد في التسيير، مقارنة بالمؤسسة التي لا تملكها.

وبصفة عامة نضم الإجراءات العامة النواحي التالية:

- التأمين على كل أصول المؤسسة ضد الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها.
- استخدام أساليب ووسائل الرقابة المزدوجة.
- استخدام أسلوب الرقابة الحدية والمتمثلة في وضع حدود لتدرج السلطة في مجال التصريح بعملية معينة.
- وضع نظام وقائي لمراقبة البريد الوارد والصادر.
- استخدام نظام الرقابة المفاجئ للتأكد من حسن السير والتأكد كذلك من عدم مخالفة الإجراءات والأنظمة المعمول بها.
- ب- الإجراءات الإدارية:

وتتمثل في العديد من الخطوات التي ترسمها الإدارة العامة بهدف تقسيم وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات، وتضم النواحي التالية:²

- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التدخل.

¹- IFACI, La Direction d'un Service d'Audit Interne, op-cit, p : 34.

² - خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص:240.

- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية إلى النهاية، وبحيث يقع على كل موظف رقابة تحت رقابة موظف آخر.
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد كيفية الخطأ والإهمال.
- الفصل بين الوظائف المتداخلة بشكل عام.

ج- الإجراءات المحاسبية:

- وتشمل كل القواعد التي يتم وضعها من أجل تفعيل النظام المحاسبي في مجال الرقابة المتعلقة بالجانب المحاسبي في كل مراحله، من عملية التسجيل الدفترية إلى غاية إجراء عملية الجرد، وتضم هذه الإجراءات ما يلي:
- إصدار تعليمات بعدم التسجيل المحاسبي في دفاتر المؤسسة لأي مستند إلا إذا كان هذا الأخير يحمل توقيع الموظفين المختصين بإنشائه واعتماده.
 - إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة عند وقوع الحدث لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من عمليات الغش والتلاعب من جهة، ومن جهة أخرى يساعد الإدارة على الحصول على ما تريده من معلومات عن العمليات في الوقت المناسب.
 - المراجعة الدورية لأعمال موظفي كل مصلحة أو قسم بحيث لا يجب إشراك أي موظف في عملية المراجعة بالأعمال التي قام بتأديتها.
 - القيام بإجراءات الجرد الدوري للأصول عن طريق مقارنتها بالأرصدة الدفترية وما هو موجود فعلا في الواقع.

علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية

يجب أن يكون المطابقات الأولية الدائمة لإجراءات الرقابة الداخلية موجودة في كل الوحدات العملياتية للتحقق من صحة وتطابق العمليات والسير السليم للإجراءات، حيث يتعلق الأمر برقابة أولية مدمجة ضمن أشكال الرقابة الذاتية وبواسطة الهيكل الإداري المناسب، هذه الرقابة تستلزم وجود طرق وأساليب متناسقة لإحصاء النشاطات والمخاطر وتحديد نقاط الرقابة وإجراءات الإعلام بالنسبة للمستويات السليمة للإدارة العليا، حيث من الضروري القيام برقابة من الدرجة الثانية خاصة على مستوى المراجعة الداخلية حتى يتسنى تقييم مدى ملائمة العمليات وإتباع المخاطر المتعلقة

بها مقارنة بالصلاحيات الممنوحة، ويمكن استنتاج أن المراجعة الداخلية تمثل رقابة الرقابة، ويمكن توضيح علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية كما يلي:

الجدول رقم (04-1): علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية

المكونات	الرقابة الداخلية	المراجعة الداخلية
المفهوم	تشمل على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المصرف بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة المصرف وتحسين عملياته، ومساعدته على تحقيق أهدافه بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والتوجيه.
مسؤوليات الإدارة	تتحمل مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي والمحافظة عليه، وعند تنفيذها لمسئوليتها الإشرافية يجب عليها وبنظام مراجعة مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي وذلك لضمان جميع الضوابط الهامة بفاعلية.	- تحديد الصلاحيات التي تخول للمراجع القيام بتأدية عمليات التدقيق. - إعطاء الحق للمراجع الداخلي بالحصول على أية معلومات يراها ضرورية لأغراض التدقيق. - تحديد نطاق عملية التدقيق اللازم لتأديتها.
مسؤولية المراجع الداخلي	يجب أن يتضمن مجال المراجع الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ونوعية الأداء في تنفيذ المهمات المحددة.	تزويد الإدارة العليا بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية، وكيفية إنجاز العمل.
الأقسام	تقسم إلى رقابة إدارية ومحاسبية وضبط داخلي.	ينقسم إلى تدقيق مالي وإداري واستراتيجي.
الأدوات	الرقابة المالية والإدارية والضبط الداخلي هدفها تأمين سلامة وتنفيذ عملياتها والمحافظة على الأصول وتأمين الثقة بصحة المعلومات.	هدفه تقويم الأنظمة المعنية بحماية ممتلكات المصرف وتحقيق كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف.

المصدر: عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الريادة

للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:64.

المطلب الثاني: تقنيات وأدوات المراجعة

يستخدم المراجع الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات وتقنيات لتحقيق الأهداف التي تم التوصل إليها، وتتصف هذه الأدوات بثلاثة خصائص أساسية:

- لا تستخدم هذه الأدوات بشكل منهجي وإنما يختار المراجع الأداة أو التقنية المناسبة لتحقيق الهدف المطلوب.

- لا يقتصر استخدام هذه الأدوات والتقنيات على المراجعة الداخلية بل يمتد استخدامها إلى أطراف عديدة.

- يمكن أن يستخدم المراجع أداتين مختلفتين في إطار عملية المراجعة واحدة تخص نفس العنصر بحيث تستخدم الأداة الثانية للتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى.

1- الأدوات المستعملة:

أ- قوائم الاستقصاء:

وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل: عمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع...الخ.¹

يقوم المراجع بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء ، يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات بـ "نعم" أو "لا" حيث أن الإجابة بالنفي "لا" تعني احتمال وجود نقص في الرقابة الداخلية.

ومن مزايا قوائم الاستقصاء:

- إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهتم المراجع عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة.
- إمكانية استخدام مبدأ التتميط في إعداد القوائم، مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية.
- إمكانية استخدام هذا الأسلوب من طرف أشخاص أقل تأهيلا وخبرة، بعكس الحال عند استخدام الأساليب التي تطرقنا إليها سابقا.

وتتمثل عيوبها في:

- إجابة فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد عن الأسئلة المقدمة والتي ترتبط بنشاط جميع العاملين بالمؤسسة سواء كانوا تحت إشرافهم أم لا، مما يجعل الإجابات التي نحصل عليها تمثل وجهة نظر من أجاب على الأسئلة فقط وليس وجهة نظر القائمين بالعمل فعلا.

1- لظفي شعباني ، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة ، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004، ص: 114.

- تعتبر الإجابة بـ "نعم" أو "لا" غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- قد لا تصلح القوائم النمطية التي يعدها المراجع لجميع الحالات، مما يتطلب إعداد عدة نماذج من الأسئلة وفقاً للحالة التي يتعامل معها، مما يستنفذ الكثير من وقت وجهد المراجع.

- أسلوب قوائم الاستقصاء يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال.

- الإجابة عن الأسئلة يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعلاً، مع وجود خطر احتمال أن تنتقل إجابات السنة الماضية على قائمة أسئلة السنة الحالية، خاصة إذا لم يطرأ عليها أي تعديل.

ولقد تم وضع نموذج معياري للقوائم الاستقصائية وذلك بالاستناد على خبرة المراجعين ومحافظي الحسابات، فمعظم مكاتب المراجعة الخارجية شعرت بالحاجة إلى وضع نموذج لاستجواب، وذلك للأسباب التالية:¹

- يمثل ثمرة لخبرة مهنية.

- يضمن توحيد النمط في اختيار وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- إعداد النموذج الذي يسمح باجتتاب نسيان طرح الأسئلة الأساسية في مجال ما.

ومن خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية يستخلص المراجع النقاط الجوهرية للنظام، واستخدام هذه الأسئلة يؤدي إلى تصنيف نقاط الرقابة الداخلية إلى نقاط قوة ونقاط ضعف.

ب- أدوات الوصف:

*** الدراسة الوصفية:**

وتتمثل في تقديم تعاليق من طرف الجهة التي تكون محل المراجعة، ويعاب على هذه الطريقة بأنها تضيع الكثير من الوقت، بحيث يمكن أن تكون الجهة التي هي محل المراجعة أن تتكلم عن بعض المعلومات إما بالتوسع أو باختصار، وتبقى نظرة هذه الجهة تختلف عن نظرة المراجع.

1- COLLINS. L. et VALIN. G, op-cit, p : 94.

* الهيكل التنظيمي:

يقوم المراجع الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقاً من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة، حيث يستعمل المراجع هذه الأداة من أجل معرفة، ما إن كان هناك:

- شخص واحد يقوم بعدة وظائف.
- وظيفة واحدة يقوم بها عدة أشخاص.
- عدم إسناد وظيفة ما إلى شخص محدد.
- شخص بدون وظيفة.

* شبكة تحليل الوظائف:

تستخدم هذه الشبكة لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها، وتتكون هذه الشبكة من ثلاثة أعمدة كالتالي:

- العمود الأول: يتم فيه تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل.
- العمود الثاني: نوضح فيه طبيعة المهمة سواء كانت تتعلق بالتنفيذ، التصريح، التسجيل، المراقبة.
- العمود الثالث: وفيه الأشخاص الذين لهم علاقة بمختلف المهام الوظيفية.

* خرائط التدفق:

عرفها الخبراء المتخصصين في المراجعة والمحاسبة على أن خريطة التدفق " هي تعبير شكلي لمجموعة من العمليات المتتالية، حيث يتم وصف كل الوثائق المختلفة، مناصب العمل، القرارات والمسؤوليات والعمليات، التي تعرض برموز وأشكال مرتبطة فيما بينها حسب التنظيم الإداري للمؤسسة".

حيث تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية، ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم

نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها، وتهدف هذه الخرائط إلى اختبار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها.

ج- ورقة الكشف وتحليل المشاكل:

وهي وسيلة تحليل بسيطة وفعالة يقوم المراجع بملئها كلما واجهته مشكلة ما، أو خطأ أو ملاحظة نقائص، وتسمح بتوجيه استنتاجات المراجع بهدف التوصل إلى توصيات وتتكون كل ورقة من العناصر التالية:¹

- المعاينة: **Constat**
- الأسباب: **Causes**
- النتائج: **Conséquences**
- التوصيات: **Recommandations**

د- المعاينة الإحصائية:

وتعني المعاينة الإحصائية أن الفاحص يقوم بفحص نسبة أو جزء من المجموع الكلي ويطلق عليه اصطلاح العينة تمييزا لها عن المجموع أو المجتمع الذي يتم الاختيار منه، وتهدف المعاينة الإحصائية إلى الحصول على معلومات عن المجتمع المدروس دون الحاجة إلى فحصه كاملا، وتعتمد المعاينة الإحصائية على نظرية الاحتمالات، والتي تشير إلى أخذ عدد معقول من المفردات بطريقة عشوائية من مقدار كبير من المفردات وفحصه، يؤدي بالتأكيد إلى الحصول من هذه العينة المختارة على نفس خصائص المجتمع الكبير، ويساعد أسلوب المعاينة الإحصائية المراجع على تحديد عدد المفردات التي يختارها وكيف يختارها لكي يحصل على عينة معبرة وكيف يتم تقييم نتائج عملية المعاينة الإحصائية.²

ويتبع المراجع عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية:³

* تصور السبر:

1- **Etude Economique Conseil Canada, L'Audit Interne et la Banque Universelle**, Programme Algérie, PNUD, 1999, p : 119.

2 - إيهاب نظمي وهاني العزب، تدقيق الحسابات (الإجراءات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 14.

3- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 93.

- يقوم المراجع بتحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ (أو الأخطاء) التي يريد المراجع أن يتحقق منها، ويقوم بـ :
- تحديد المجتمع أي كل المعلومات التي نرغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المراجع المراد تحقيقها.
 - تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته.
 - تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول لمجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول.
- * اختيار العينة:

نميز بين نوعين من العينات الإحصائية وغير الإحصائية.

* استغلال نتائج المراجعة:

بحيث يتم استغلال هذه النتائج بالقيام بنوعين من التحليل:

- تحليل كمي للنتائج بالتأكد من أن الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عليها لا تتعارض مع الأهداف المسطرة.
- تحليل نوعي للأخطار والانحرافات للتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم متعمدة.

2- التقنيات المستعملة:

تهدف هذه التقنيات لجمع أدلة كافية وصحيحة من أجل تدعيم عمل المراجع من حيث إبداء رأيه وتقديم توصيته إلى الإدارة العليا للمؤسسة، وتتحدد هذه التقنيات حسب الأوضاع والبيئات محل المراجعة، وللتذكير فإن هذه التقنيات لا تكفي وحدها بل لابد من تنسيق جميع التقنيات والطرق والأدوات من أجل تحقيق هدف المراجعة الداخلية.

أ- المقابلة:

يهدف المراجع من خلالها الحصول على مجموعة من المعلومات ويخضع الاستجواب إلى مجموعة من الشروط:¹

1- RENARD. J, Op-cit, p: 313.

- يجب احترام هرم السلطة وعدم القيام بأي استجواب دون علم المسؤول الأول عن القسم.
- التذكير بمهمة المراجعة وأهدافها وإعلام الطرف المستجوب بسبب وكيفية الاستجواب.
- يقوم المراجع بعرض الصعوبات والمشاكل، ونقاط الضعف التي اكتشفها قبل بداية الاستجواب.
- يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجواب الملخصة قبل تقديمها إلى المسؤولين.
- يتفادى المراجع الأسئلة الشخصية، ولا يعير اهتمامه بالأفراد.
- على المراجع أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم بتوجيه الاستجواب ب في إطار موضوع المهمة لتحقيق الهدف المسطر ويجب اعتبار الطرف الآخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة الاستجواب.

ب- الفحص التحليلي:

ونقصد به مجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقيقات، تحريات، ومقارنات لجميع المعلومات والتدفقات المرتبطة بالميدان محل المراجعة، وترتكز هذه التقنية على التقنيات السابقة وهي المقابلة إضافة إلى خرائط التدفق للوثائق والمعلومات، وهذه التقنية تتيح للمراجع الداخلي اكتشاف الانحرافات والفروق الموجودة بين ما هو مسطر ومقدر وما هو متحصل عليه كنتائج هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه التقنية تساعد المراجع على تسليط الضوء على الأمور غير العادية وذلك بمقارنتها مع البيانات المسجلة، ويمكن أن تستخدم هذه التقنية كاختبار أساسي أثناء الفحص الميداني.

ج- الملاحظة المادية:

- من الممكن أن يعتمد المراجع في عملية المراجعة على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق ومع ما هو موجود فعلا في الواقع، ويتعلق الأمر ب:¹
- الملاحظة المادية للإجراءات: تهدف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها.
 - الملاحظة المادية للأصول: تهدف إلى التحقق من وجود الأصول وتطبيق أساسا على المخزون، الاستثمارات، السندات، والنقدية في الصندوق.

1- idem, p : 328.

- الملاحظة المادية للوثائق: تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها، وانتقالها.

- ملاحظة التصرفات: ويتعلق الأمر بالمراجعة الاجتماعية أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات وتصرفهم داخل أماكن العمل.

ويمكن الإشارة أيضا أن هذه الملاحظة المادية يمكن أن تأخذ شكل مباشر وتكون مباشر ومن طرف المراجع، وشكل غير مباشر حيث يلجأ فيه المراجع إلى طرف آخر الذي يوفر له الملاحظات.